الخليفي: النمو الاقتصادي السعودي سيشهد ارتفاعاً هذا العام

إنطلاق الاجتماع الأول لوزراء «العشرين» في الرياض

أحمد الخليفي

محمد الجدعان

انطلقت في الرياض أمس السبت فعاليات الاجتماع الأول لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين، تحت رئاسة المملكة لمجموعة العشرين.وسيشارك في الاجتماع الذي يواصل فعاليات يومه الثاني اليوم الأحد، وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية من دول مجموعة العشرين والدول المدعوة، إضافة إلى رؤساء المنظمات الدولية والإقليمية.

وسيرأس الاجتماع وزير المالية السعودي، محمد بن عبدالله الجدعان، ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور أحمد بن عبدالكريم الخليفي.

وقال الخليفي، إن النمو الاقتصادي للمملكة من المتوقع أن يشهد ارتفاعا هذا العام بدعم من القطاع غير النفطي.

وأضاف خلال مؤتمر اقتصادي في الرياض، أنه من السابق لأوانه تحديد الضرر الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا، الذي بدأ في الصين وانتشر في أنحاء العالم، على نحو كامل.

وأعلن صندوق النقد الدولي في يناير أنه يتوقع نمو اقتصاد السعودية 1.9% هذا العام ارتفاعا من نحو 0.4% في 2019، لكن توقعات النمو الاقتصادي للمملكة في 2020 جرى تعديلها بالخفض من 2.2% بفعل انخفاض إنتاج النفط.

وسيناقش وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في الرياض آفاق الاقتصاد العالمي وخيارات السياسات لدعم النمو الاقتصادي والتصدي للمخاطر المحيطة به.

كما سيناقش الاجتماع أولويات رئاسة المملكة لمجموعة العشرين تحت هدفها العام المتمثل في "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع"، التي تتضمن تعزيز إتاحة الفرص للجميع، ومعالجة التحديات الضريبية الناجمة عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي، والاستفادة من التقنية في البنية التحتية، وتطوير أسواق رأس المال المحلية، وتأطير المسائل الرقابية والتنظيمية لمواكبة العصر الرقمي.

وعلى هامش الاجتماع، ستقوم رئاسة المملكة لمجموعة العشرين بعقد مؤتمر وزاري لمجموعة العشرين عن الضرائب الدولية في الرياض بتاريخ 22 فبراير 2020، حيث سيناقش المؤتمر التطورات في الشفافية الضريبية وسبل تعزيز الجهود لمعالجة التحديات الضريبية الناجمة عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي.

وسيقدم وزير المالية محمد الجدعان، الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، وسيشارك في مناقشات ضرائب الاقتصاد الرقمي.وخصصت السعودية موقعاً إلكترونياً يوفر المعلومات المتعلقة بمجموعة العشرين وبرنامج رئاسة المملكة للمجموعة والحصول على نسخة كاملة من برنامج الفعاليات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.g20.org.

السعودية تدشن عصر الغاز بتطوير حقل «الجافورة» باحتياطات تريليونية

عقدت اللجنة العُليا للمواد الهيدروكربونية في السعودية اجتماعاً برئاسة الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، واطلعت على خطط تطوير حقل الجافورة العملاق في المنطقة الشرقية الذي يعد أكبر حقل للغاز غير المصاحب غير التقليدي يتم اكتشافه في المملكة بطول 170 كيلومتراً وعرض 100 كيلومتر، ويقدر حجم موارد الغاز في مكمنه بنحو 200 تريليون قدم مكعبة من الغاز الرطب الذي يحتوي على سوائل الغاز في الصناعات البتروكيماوية والمكثفات ذات القيمة العالية.

ولي العهد أشاد بجهود الشركة الوطنية "أرامكو السعودية" في تطوير الحقل، بحجم استثمارات تصل إلى 110 مليارات دولار أو ما يعادل 412 مليار ريال، ستؤدي مراحل تطويره إلى تزايد إنتاج الحقل من الغاز تدريجياً ليصل في حال اكتمال تطويره إلى 2.2 تريليون قدم مكعبة عام 2036 تمثل نحو 25 بالمئة من الإنتاج الحالي.

وبسبب خاصية الحقل سيكون قادراً على إنتاج نحو 130 ألف برميل يومياً من الإيثان تمثل نحو 40% من الإنتاج الحالي، ونحو 500 ألف برميل يومياً من سوائل الغاز والمكثفات اللازمة للصناعات البتروكيماوية تمثل نحو 34% من الإنتاج الحالي.

ووجه الأمير محمد بن سلمان بأن تكون أولوية تخصيص إنتاج الحقل من الغاز وسوائله للقطاعات المحلية في الصناعة والكهرباء وتحلية المياه والتعدين وغيرها لمواكبة معدلات النمو الطموحة وفق رؤية 2030.

وأشار ولي العهد إلى أن تطوير الحقل سيحقق طوال 22 عاماً من بداية تطويره دخلاً صافياً للحكومة بنحو 8.6 مليار دولار سنوياً أو 32 مليار ريال، ويرفد الناتج المحلي الإجمالي بما يقدر بـ20 مليار دولار (75 مليار ريال) سنوياً، ويؤدي إلى توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للمواطنين في تلك القطاعات وغيرها. وسيجعل المملكة أحد أهم منتجي الغاز في العالم ليضاف إلى مركزها كأهم منتج للبترول.

وسيؤدي تطوير الحقل إضافة إلى برامج المملكة في تطوير الطاقات المتجددة إلى تحقيق المزيج الأفضل لاستهلاك أنواع الطاقة محلياً ويدعم من سجلها في حماية البيئة واستدامتها.

وأكد ولي العهد حرص خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، على استمرار جهود التنمية والتنويع الاقتصادي واستغلال الميزات النسبية في المملكة، وتعزيز مكانتها الرائدة في سوق الطاقة العالمي.

كودلو: اقتصادنا شهد نمواً بسبب سياسة الانفتاح

لاري كودلو

قال كبير المستشارين الاقتصاديين للرئيس، دونالد ترمب، لاري كودلو، لشبكة سي أن بي سي إن الاقتصاد الأميركي شهد نمواً بنحو ثلاث نقاط إضافية في عهد الرئيس ترمب بسبب سياسة الانفتاح وانخفاض الضريبة.

وأرجع السبب في تراجع العائد على سندات الخزانة الأميركية إلى ارتفاع الإقبال من قبل المستثمرين مع تزايد المخاوف المتعلقة بفيروس كورونا "كوفيد 19" الجديد.

وفي مقابلة مع شبكة "CNBC" الأميركية، قال كودلو "أعتقد أن الهبوط الحالي في عوائد السندات لا يعكس أساسيات السوق أكثر منه هروب المستثمرين نحو الأصول الآمنة في أعقاب انتشار كورونا فيروس في آسيا".

وعندما سئل كودلو عن تفسيره لتراجع العائد على سندات الخزانة الأميركية لأقل مستوياتها على الإطلاق، قال "إنه هروب نحو الأمان". والعلاقة عكسية بين العائد على السند والطلب عليه فارتفاع الطلب يقابله تراجع العائد والعكس بالعكس.

وتابع كودلو "أنا فقط أعتقد. عموما، سأكون حريصا جدا حين الحديث عن عوائد السندات أو حتى أسواق الأسهم".

وتأتي تصريحات كادلو في وقت تراجع فيه العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل 30 عاما لأقل مستوى لها على الإطلاق عند 1.9% فيما تراجع مؤشر داوجونز القياسي نحو 285 نقطة.

ولكن كودلو أشار أيضا إلى أن الأداء القوي للأسهم الأميركية خلال 12 شهراً الماضية علامة "على ثقة المستثمرين"، مضيفاً أن أوضاع الشركات قد تظل صحية فيما تبقى من 2020.

قمة الاتحاد الأوروبي تفشل في الاتفاق على الميزانية

أنهت قمة للاتحاد الأوروبي أعمالها قبل موعدها بعد فشل الزعماء في التوصل إلى اتفاق على الميزانية طويلة الأجل للاتحاد، عقب مواجهة ليومين بين الدول الأفقر والأعضاء "المقتصدين" الراغبين في كبح الإنفاق.

ودعا شارل ميشيل رئيس القمة قادة دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين للاجتماع في نهاية اليوم من أجل جسر الخلافات، لكنهم تفرقوا خلال دقائق بعد أن رفضت المعسكرات المتنافسة خطة اقترحها كحل وسط.

وأبلغت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الصحفيين "ينبغي أن نقر بأن الخلافات ما زالت من الضخامة بما يحول دون التوصل إلى اتفاق.. لم ننجح، ولهذا علينا مواصلة العمل."

كان وضع ميزانية السبع سنوات أشبه بلعبة شد الحبل على الدوام، لكنه أصبح أصعب بكثير هذه المرة لأن خروج بريطانيا من الاتحاد الشهر الماضي أوجد فجوة حجمها 75 مليار يورو (81 مليار دولار) بالتزامن مع تحديات باهظة التكلفة من تغير المناخ إلى الهجرة.

تسلط المواجهة بخصوص ميزانية 2021–2027 وطريقة صياغتها الضوء على الخلافات بين دول الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب وبين الاقتصادات المتقدمة والأقل تقدما.

فقد حضرت الدنمرك والنمسا والسويد وهولندا – وهي الدول المسماة "الرباعي المقتصد" – إلى المحادثات في بروكسل يوم الخميس عازمة على عدم القبول بميزانية تتجاوز واحدا بالمئة من الدخل القومي الإجمالي المشترك للاتحاد الأوروبي.

في المقابل، طالب المستفيدون استفادة صافية من الميزانية المشتركة بأكثر من مقترح ميشيل الأصلي البالغ 1.074 بالمئة، أي ما يعادل 1.09 تريليون يورو (1.2 تريليون دولار).

وقيد مقترح ميشيل الجديد الإنفاق المشترك عند 1.069 بالمئة، لكن هذا كان سينطوي على خفض صغير في الإنفاق بنحو عشرة مليارات يورو على مدى سبع سنوات مقارنة مع الخطة الأصلية، وهو ما لم يرض أي من المعسكرين المتنافسين.

وعارض "الرباعي المقتصد" بصلابة ميزانية ترصد ثلث "أموال التضامن" لتطوير المناطق الأشد فقرا وثلثا آخر لدعم المزارعين. وتسهم الزراعة بنحو واحد بالمئة من اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

وهم يرغبون في مزيد من التركيز على إدارة الحدود عقب أزمة الهجرة الأوروبية في 2015 و2016 ومعالجة تغير المناخ وتعزيز الأمن وتحديث اقتصاد الاتحاد عن طريق الاستثمار في البحث العلمي والرقمنة.

وتريد دول الاتحاد الأوروبي الأكثر فقرا في الشرق والجنوب استمرار الدعم التنموي، وتساندها في ذلك فرنسا وأيرلندا وآخرون يسعون للإبقاء على الدعم الموجه للمزارعين.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنه عمل عن كثب مع ميركل – التي يعد بلدها أكبر مساهم صاف في الخزانة المشتركة للاتحاد الأوروبي – من أجل محاولة تقريب المواقف.

وقال إن الدول عرقلت ذلك عن طريق تكوين تكتلات. وأبلغ الصحفيين عقب انتهاء القمة "أعتقد أنها ليست طريقة جيدة تكوين مجموعات وعرقلة الأشياء عن طريق التكتل، وتكوين ما يشبه الائتلافات المعيقة."

«فيتش» تبقي على تصنيفها الائتماني لتركيا

أبقت وكالة فيتش الدولية تصنيفها الائتماني لتركيا عند الدرجة "بي بي سالب" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

جاء ذلك بحسب بيان صادر عن الوكالة الدولية للتصنيف الائتماني، وصل الأناضول نسخة منه.

وذكر البيان أن "نمو الاقتصاد التركي تعافى بقوة، وانخفضت معدلات التضخم لأقل من مستويات الـ20% التي تم تسجيلها بداية العام الماضي، كما تطور عجز الحساب الجاري، وانخفض رغم أن المخاطر الخارجية لا زالت مرتفعة".

وأشار البيان إلى أن توقع نمو الاقتصاد التركي للعام 2020، ارتفع بمعدل 0.8 نقطة مقارنة مع التوقع السابق، مشيرًا إلى أنه من المنتظر أن ينمو هذا العام بمقدار 3.9%.

في البيان، تم التأكيد على أن المراجعة الصعودية في توقعات النمو تنبع من الاستهلاك الخاص، والانتعاش التدريجي في الاستثمارات، مشددًا على أن انخفاض أسعار الفائدة، والانتعاش السريع في القروض، كان لهما بالغ الأثر في زيادة الطلب الداخلي.

في سياق متصل أكد البيان أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد التركي بمعدل 4% خلال العام 2021، مشيرًا إلى أن استمرار ارتفاع متطلبات التمويل الخارجي للبلاد، لا زال يشكل مصدرًا للضعف.

وذكر أن نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تصل إلى 0.9% عام 2020 ، موضحًا أن التقديرات تشير كذلك إلى أن هذا المعدل سيصل إلى 1.8% عام 2021.

وبخصوص التضخم قال البيان، إنه من المتوقع أن يكون معدل التضخم 10.5% نهاية العام الجاري، مقابل 10% فقط العام القادم.

كما أشار بيان الوكالة الدولية إلى أنه من المتوقع أيضا أن تواصل عمليات الاقتراض الأجنبي للبنوك استقرارها هذا العام، موضحًا أن هناك بعض المخاطر الجيوسياسية ستواصل على المدى القريب تأثيرها على تصنيف تركيا.

لبنان: ارتفاع الأسعار بنسبة 45بالمئة وتحذير من «الانهيار الكبير»

كشف مؤشر أسعار جمعية المستهلك (حكومية)، ارتفاعا بأسعار السلع والخدمات بلغ 45.16% منذ بداية أكتوبر 2019 وحتى 15 فبراير 2020.

ولفتت الجمعية، في بيان، إلى أن أكثرية السلع التي لا يحتسبها المؤشر تبعت الدولار في ارتفاعه يوما بيوم. ورأت أننا في "قلب الانهيار الكبير".

ولفتت إلى أنّ "القدرة الشرائية للبنانيين تتراجع بسرعة لم يشهدها لبنان في تاريخه". وقالت إن الحد الادنى للأجور تراجع من 450 دولارا إلى حوالي 267 دولارا شهريا.

وحذرت من أن البطالة والفقر "تدفعان بعشرات الآلاف من الناس إلى الهاوية". وذكرت في هذا الخصوص أن 40% من الشعب اللبناني يعيش تحت خط الفقر وفق البنك الدولي.

كما حذرت من أنه "بعد بضعة أسابيع سيستهلك الناس ما تبقى من مدخرات وستتراجع المخزونات القديمة لدى التجار لترتفع الأسعار مجددا وبشكل كبير." وشددت على ضرورة استخدام الليرة فقط في المعاملات الداخلية.

وتعاني البلاد من أزمة صرف لعملتها المحلية (الليرة)؛ إذ وصل سعر الصرف للدولار بالسوق الموازية، 2400 ليرة، مقابل 1507 ليرات في السوق الرسمية.

ويشهد لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية (1975–1990)؛ ما يهدد المواطنين في وظائفهم، تزامنا مع أزمة سيولة حادة وارتفاع مستمر في أسعار المواد الأساسية.

«المركزي الصيني» سيوجه أسعار الفائدة نحو الانخفاض لمساعدة الاقتصاد

قال ليو قوه تشيانغ نائب محافظ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) إن الصين ستوجه أسعار الفائدة بالسوق بشكل عام نحو مستويات أقل وستحافظ على توفر السيولة بشكل ملائم لمساعدة الشركات المتضررة من فيروس كورونا.

وأضاف ليو في مقابلة مع صحيفة فاينانشال نيوز إن البنك المركزي سيضخ قدرا أكبر من السيولة للبنوك من خلال تعديل معايير خفض معدلات الاحتياطي المستهدف.

وخفضت الصين العديد من أسعار الفائدة الرئيسية خلال الأسابيع الأخيرة من بينها سعر الإقراض القياسي في محاولة لخفض الضغوط المالية على الشركات التي تواجه أنشطتها خللا كبيرا بسبب تفشي فيروس كورونا.

وقال ليو إنه سيتم أيضا تعديل أسعار الفائدة القياسية على الودائع خلال وقت ملائم.

وأضاف أن تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني سيكون محدودا وإن بكين ستناضل من أجل تلبية الأهداف المختلفة في مجال الاقتصاد والتنمية الاجتماعية هذا العام.ونقلت الصحيفة عن ليو قوله إن البنك المركزي يتابع عن كثب أسعار المستهلكين التي قد يؤثر عليها سلبا تفشي فيروس كورونا.